

في سوريا ؛ وان اسرائيل تنال ٣٩٤ مليون متر مكعب من المياه ، والاردن ٧٧٤ مليون متر مكعب ، وسوريا ٤٥ مليون متر مكعب (٢٢) .

لم يكن المشروع مقبولا من جانب اسرائيل او من الدول العربية على حد سواء . لقد انتقدت اسرائيل المشروع لانه دعا الى استغلال الموارد المائية لنهر الاردن في وادي الاردن والى عدم ادخال نهر الليطاني ، وهو نهر لبنان الوطني ، فيه . واصرت اسرائيل على انه اذا كان لا بد من اعتماد مشروع اقليمي ثانه يجب ان يشمل كل الموارد المائية للمنطقة بدلا من حصر المشروع في نظام نهري واحد ؛ وبديهي ان هذين الامرين كانا سيمنعان اسرائيل من تنفيذ مشاريعها الوطنية لري السهل الساحلي والتقرب بمياه نهر الاردن طبقا لمقترحات لادورميك - هايز . واعتبرت اسرائيل ، ايضا ، ان حصتها من المياه من مشروع « مين » غير كافية وتذرعت في ذلك بالمبالغة في تقدير مساحة الاراضي الصالحة للري في وادي الاردن السفلي .

اما الدول العربية ، فقد عارضت مشروع « مين » لاسباب فنية بالاضافة الى الاسباب السياسية . اعترضت الدول العربية ، بصفة رئيسية ، على حصة اسرائيل من المياه وانتقدت تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا لانها تخوفت من ان هذا التخزين قد يجعل الاردن معتمدا كليا على اسرائيل ، خصوصا بالنسبة لجريان المياه المخزونة ، بدون انقطاع او عائق ، في اقلية الغور الشرقية والغربية . وعلى ذلك ، وبدلا من استخدام بحيرة طبريا للتخزين ، فضل الاردن ان يباشر بمفرده ببناء سد بارتفاع ٥٠٠ قدم في المقارن على نهر اليرموك على اساس المقترحات التي تضمنتها مشروع بانجر (٢٢) . وابانت الدول العربية الى هذا بان مشروع « مين » تجاهل الحدود السياسية واعطاها كمية قليلة جدا من المياه ، علما بان المنابع الرئيسية لنهر الاردن تقع في الاراضي العربية . فالمشروع اياه ، مثلا ، لم يفد لبنان على الرغم من ان الحاصباتي يجري في الاراضي اللبنانية وبدليل انه دعا الى اقامة سد وخزان على هذا النهر لصالح اسرائيل ، وفي هذا تجاهل واضح لحق لبنان في الاستفادة من مياه النهر في ري الاراضي الواقعة في حوضه . وبنفس الاسلوب ، فان المشروع لم يعترف بحقوق سوريا كاملة في استغلال مياه بانياس استغلالا كبيرا في داخل الاراضي السورية .

الى جانب اعتراضاتها الفنية على المشروع فان الدول العربية لم تقبل بالمشروع على الصعيد السياسي ايضا . فمهد البداية ، رأت الدول العربية في تقرير « مين » محاولة لتصفية قضية فلسطين من خلال الوصفات الاقتصادية . وكانت الخطيئة الكبرى للتقرير ، في نظر العرب ، في كونه نبذ جانبا الطبيعة السياسية للنزاع العربي الاسرائيلي الى درجة ان خطوط الهدنة والحدود لم تظهر على الخرائط المرفقة بدراسة المشروع ، وفي نظرته اني الكيانات السياسية في المنطقة على اساس انها مجرد اقاليم في حوض وان تحسين ظروفها الاقتصادية يستدعي استغلال مياه الحوض بصرف النظر عن الحالة السياسية القائمة .

رفض العرب مشروع « هيئة وادي تانسني » المشترك بادىء ذي بدء ، وعبر رئيس وزراء الاردن السيد فوزي الملقى عن وجهة النظر العربية هذه في مقابلة ، فقال بان حكومته « سوف لن تنظر في أي مشروع يؤدي الى الانحراف عن سياستها القاضية بعدم الصلح مع اسرائيل وان الاردن سوف يستمر في تحمل المشقات السياسية بدلا من ان يشارك في أي مشروع يقضي الى تعاون مباشر أو غير مباشر مع اسرائيل » (٢٤) .

حمل اريك جونستون ، مبعوث الرئيس ايزنهاور الخاص ، مشروع « مين » وزار عواصم الشرق الاوسط في تشرين الاول ١٩٥٣ بهدف تأمين دعم العرب والاسرائيليين